# الأسس النّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية

# Theoretical Foundations of Social Welfare Policies

بيزيد يوسف*
جامعة 8 ماي 1945، قالمة – الجزائر
baizid.youcef@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال:24 /04/ 2023 تاريخ القبول:19 /06/ 2023 تاريخ النشر:2023/12/31

**ملخص:**

تسعى الدّراسة إلى استكشاف أهم البراديغمات والمقاربات والنّظريات التي تشكّل الأسس والرّؤى النّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية، التي تسهّل من عمليات رسم وصنع السّياسات على الرّغم من تعدّدها واختلافها، إذ تشكّل منطلقات جوهرية ومبادئ أولية لفهم أبعادها والطّرق الكفيلة بتنفيذها. وعليه تفرض الدّراسة منهجاً وصفياً تحليلياً لتسليط الضّوء عليها للوصول إلى نتائج علمية.

يرنو التّعرّف على مختلف البراديغمات والنّظريات إلى إدراك أهمية وجدوى النَمذجة، كما أنّ فهمها يتيح المرونة في عمليات رسم وتحقيق مختلف البرامج، وإدراك مغزاها بعيداً عن "الارتجالية والسّياسوية" التي تتميّز بها بعض برامج الرّعاية الاجتماعية، وخاصّة في الدّول الأقلّ تقدّما التي تتعرّض سياساتها للفشل والإحباط انسياقاً وراء الظّروف السّياسية الآنية. وبالمحصّلة استكشاف جدوى وفاعلية البراديغمات في أداء سياسات الرّعاية الاجتماعية.

**كلمات مفتاحية:** السّياقات النّظرية. المفاهيم. البراديغمات. سياسات الرّعاية الاجتماعية. دولة الرّفاهية.

**Abstract**:

The study aims to explore the most important paradigms, approaches, and theories that form the theoretical foundations and perspectives of social welfare policies, which facilitate the processes of policy formulation and implementation despite their diversity and differences. These paradigms and primary principles are essential starting points for understanding their dimensions and the ways to implement them.

Therefore, the study imposes a descriptive and analytical methodology to shed light on them and reach scientific results. Understanding the various paradigms and theories aims to realize the importance and feasibility of modeling, as well as understanding its significance, far from the "improvisation and politicization" that some social welfare programs are characterized by, especially in less advanced countries where their policies fail and are frustrated by current political conditions. Ultimately, the study aims to explore the feasibility and effectiveness of paradigms in performing social welfare policies.

**Keywords**: Theoretical Contexts. Concepts. Paradigms. Social Welfare Policies. Welfare State.

*المؤلف المرسل

**مقدمة**

تشكّل الرّعاية الاجتماعية إحدى اللّبنات الأساسية لتجسيد السّياسة الاجتماعية، بيد أنّ تحقيقها على أرض الواقع يرتبط بدوره برسم سياسات للرّعاية الاجتماعية، ومن ثمّة ترتكز على أسس نظرية تتطلّب بحثاً وتنقيباً معمّقاً فيما وراء السّرديات السّطحية.

تنطلق هذه السّياسات في صميمها من سياقات مفاهيمية ونظرية، وتوجّهات وخلفيات ايديولوجية تتبناها الدّول باعتبارها ركائز سياساتها الاجتماعية، تظهر جلياً في النّمط الذي تتمظهر من خلاله برامج دولة الرّفاهية، انطلاقاً من براديغمات (كنماذج تفسيرية) ونظريّات متعدّدة تؤثّر في واقع تلك البرامج، وتسهم في تحقيق أكبر قدر من فاعلية ونجاعة السّياسة الاجتماعية في الوصول إلى أهدافها.

1-أهميّة الدّراسة: يستحوذ مجال سياسة الرّعاية الاجتماعية على أهميّة قصوى كونه يعتبر تجسيداً للسّياسة الاجتماعية، حيث يعتبر مقياساً نوعيّاً وكميّاً لمعرفة مدى نجاعة تنفيذها على أرض الواقع. تناولت هذا المجال العديد من أدبيات السّياسة الاجتماعية بالدّراسة والتّحليل، ليس فحسب من باب التّنظير والوصول إلى نماذج ونظريّات عملية، بل كذلك من حيث عوائق وتحدّيات التّطبيق للكثير من السّياسات، ومن أبرزها سياسات وبرامج الرّعاية الاجتماعية.

إنّ التعرّف على الرّؤى والأسس النّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية يتيح تحديد الأهداف والمرامي من تلك السّياسات، التي على أساسها يتمّ صنع وتحقيق الرّعاية الاجتماعية عبر برامج ومشارع حكومية، تضطلع مختلف الفواعل الرّسمية وغير الرّسمية بتحقيقها واقعاً ملموساً.

تتيح المقاربات والنّماذج والنّظريات تحديد الخلفيات الابستمولوجية والمنهجية التي ينتهجها صانعو السّياسات الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية رسم المرامي البعيدة للبرامج التي يتم تنفيذها.

2-الأهداف: تهدف الدّراسة إلى استكشاف ماهية الرعاية الاجتماعية من خلال توصيف أنماطها وأهدافها ومهامها، والخلفيات الأيديولوجية والنّظرية التي تحدّد توجّهاتها وسياساتها. مع استكشاف أهم النّماذج والمقاربات التي تعتبر ركيزة أساسية في تصميم وتخطيط سياسات الرّعاية الاجتماعية. وبالتّالي، البحث عن مدى جدواها وأهميتها في تحقيق الأداء والفاعلية كونها تسهّل على صانعي السّياسات ومحلّليها انتهاج مراحل علمية في التّخطيط والتّنفيذ والتّقييم.

3-التّساؤل المركزي: كثيراً ما يشكّل الفهم الخاطئ والتّحليل غير المنطقي واللاّعقلاني للأطر النّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية عائقاً ابستمولوجياً-معرفياً في تحديد المفاهيم والنّظريات التي تتواءم مع التّوجّهات العامّة للمجتمع والدّولة؛ كما يعمل الإدراك غير الصّحيح للسّياقات المفاهيمية والمنهجية على عدم تحقيق جدوى سياسات الرعاية الاجتماعية، ومن ثمّة يصبح استكشاف أهم الرّؤى النّظرية قلقاً معرفياً ملحاً لباحثي ودارسي السّياسة الاجتماعية، ما يجعل البحث يتمحور حول الإشكالية التّالية:

4- الإشكالية: ما هي أهم براديغمات ونظريات سياسات الرّعاية الاجتماعية التي تسهم في تحقيق جدوى ونجاعة السّياسة الاجتماعية، وإلى أي مدى؟

-التّساؤلات الفرعية:

- ما هي الرّعاية الاجتماعية، وما أهدافها؟
- ما هي أهم براديغمات ونظريّات سياسات الرّعاية الاجتماعية؟
- كيف تبرز العلاقة بين سياسات الرّعاية الاجتماعية وتحقيقها لأهداف السّياسة الاجتماعية؟

5- الفرضيّة: كلّما تمّ اعتماد أسس نظرية ومنهجية علمية، كلّما حقّقت سياسات الرّعاية الاجتماعية أهدافها وجدواها.

6- منهج الدّراسة: تتمّ الدّراسة عبر المنهج الوصفي التّحليلي، ذلك أنّ مستويات المعرفة الابستمولوجية تنطلق من الوصف والتّصنيف إلى التّحليل وأخيرا التّنبؤ المستقبلي.

إذ يعتبر المنهج الوصفي التّحليلي من الأهمية بمكان في ملاحظة ودراسة مختلف الأدبيات ذات الصّلة بالبحث محلّ الدراسة، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيّرات وتحليلها، بين المتغيّر المستقل للأسس النّظرية والمتغيّر التّابع لارتباطها بتحقيق جدوى سياسات الرّعاية الاجتماعية.

7- تفصيل الدّراسة: تتطرّق الدّراسة أولاً إلى السّياقات المفاهيمية لسياسات الرّعاية الاجتماعية، بالتعرّف على ماهيتها وخصائصها ومهامها، ثانياً يتمّ التّعرف على أهم براديغمات سياسات الرّعاية الاجتماعية ومقارباتها، ثالثا: تستكشف الدّراسة نظريات سياسات الرّعاية الاجتماعية، ورابعا: العلاقة بين سياسات الرّعاية الاجتماعية وتحقيق أهداف السّياسة الاجتماعية وجدواها.

**أولا: السّياقات المفاهيمية لسياسات الرّعاية الاجتماعية**

تشكّل السّياقات المفاهيمية والنّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية مدخلاً رئيسياً لفهم وضبط المفاهيم للتعرّف على ماهية سياسات الرّعاية الاجتماعية، عبر استعراض مهامها وأهدافها سعياً في المحصّلة لتحقيق مرامي سياسات الرّعاية والاجتماعية، ومن ثمّة السّياسة الاجتماعية التي تنطلق من مبادئ وتوجّهات لتحقيق أكبر قدر من النّجاعة والتّوازن نحو تحقيق العدالة الاجتماعية. وعليه يجتهد العلماء والباحثون في هذا المجال وفق مقاربات معاصرة تتماشى مع السّياسات الاجتماعية الجديدة التي تعتبر الفرد فعّالاً ومساهماً.

من هنا، تضطلع الدّولة بتنفيذ السّياسات الاجتماعية التي توفّر الرّعاية الاجتماعية لجميع رعاياها وتوفير الخدمات الاجتماعية، التي تنعكس على الحفاظ على الأمن العام بمعناه البسيط، وبالتّالي القناعة بأنّ الفرد مكوّن رئيس في الحفاظ على استقرار الدّولة وأمنها، ما جعل مفهوم الرّعاية الاجتماعية يبرز للأفق بمقاربة تشاركية تجمع بين مسؤولية الدّولة ومشاركة الفرد.

تبرز السّياسة الاجتماعية في أساسها من خلال التّوجيهات والمبادئ والتّشريعات والأنشطة التي تؤثّر على الظّروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان، فهي تشكّل جزءاً مهماً من السّياسة العامّة التي تُعنى

بالقضايا الاجتماعية، كما أنّ تطبيق السّياسة الاجتماعية في المقابل يكون في العديد من المجالات، ومن أهمّها الرّعاية الاجتماعية والخدمات الإنسانية والعدالة الجنائية والعدالة الاجتماعية والتّعليم وأخيراً العمالة. تهدف في مجملها إلى إحداث تغييرات في المجتمع من خلال تنظيم السّوق والسّلع والموارد وكيفية توزيع الثّروة والوصول إليها.

**1. تعريف سياسة الرّعاية الاجتماعية**

جاء في معجم كامبريدج أن (الرّعاية الاجتماعية) هي الرّعاية من قبل المؤسّسات العامّة والشّركات الخاصّة للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصّة من أجل العيش بشكل مريح في المجتمع؛ على سبيل المثال المساعدة في الاغتسال أو الأكل: هذه السّمات الدّيموغرافية للفئات العمرية الأكبر سنًا مهمّة عند النّظر في الطلبات المستقبلية للرّعاية الاجتماعية. يعمل ما يقدّر بمليون شخص في الرّعاية الاجتماعية، في وظائف تتراوح من المنزل إلى المساعدين الذين يقدّمون الدّعم على مدار 24 ساعة للمعاقين بشدّة في بريطانيا لوحدها[1].

كما يتعدّى هذا المفهوم ليعبّر عن (سياسات الرّعاية الاجتماعية) باعتباره نظام سياسي تتحمّل فيه الدّولة المسؤولية عن صحّة المجتمع وتعليمه، ويوفّر نظام الضّمان الاجتماعي في دولة الرّفاهية الخدمات الاجتماعية، مثل الرّعاية الطّبية الشّاملة والتأمين ضدّ البطالة للعاملين والمساعدات المالية والتّعليم المجاني، والإسكان العام المدعوم والمعاشات التّقاعدية[2].

بيد أنّه في الواقع لا تقتصر سياسة الرّعاية الاجتماعية على المهام الحكومية، بل هي عملية الاستجابة الجماعية للمشاكل الاجتماعية[3]. فالرّعاية الاجتماعية هي جميع الأنشطة التي تمارسها مختلف التّخصّصات بقصد توفير فرص النّمو والتّقدم والرّفاهية للإنسان، فهي عبارة عن ميادين ومجالات نشاط متعدّدة يقوم بالعمل فيها جميع الفئات كما تشكّل مجموع منتظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسّسات بهدف مساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحّة، وتتضمّن في الواقع كلّ أنواع النّشاط الاجتماعي الذي يقصد به صالح المجتمع[4].

وبالتّالي، فإنّ مختلف التّعاريف تربط بين دور ومسؤولية الدّولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية، هذا الدّور يكون من خلال توفير الرّعاية الاجتماعية لفئات المجتمع من خلال توفير الرّفاهية، وحسب منظور جديد يتجاوز الفئات الهشّة إلى جميع الفئات، كما يعمل على أن تكون الفئات الهشّة ذات مردود إنتاجي، تعمل كلّها من أجل الرّقي والتّقدم، ما يتطلّب تجسيدها جماعياً.

**2. مهام الرّعاية الاجتماعية**

تعدّ الرعاية الاجتماعية في مبتدئها عمل إنساني ينطلق من سياسات اجتماعية محدّدة، ولذلك ظهرت تصوّرات ونماذج تفسيرية ( براديغمات) تتعلّق بصنع سياسات الرّعاية الاجتماعية، من خلال أهمّ مهام الرّعاية الاجتماعية[5] ، التي تتمثّل في:

– إيجاد منازل للأطفال اليتامى، وتأهيل المدمنين على الكحول أو المخدّرات، وكذا علاج من يعانون من صعوبات نفسية لجعل الحياة ذات مغزى أكبر، وخاصة لكبار السّن، إلى غاية تقديم خدمات التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية أو العقلية، كما أنّ تحقيق عدالة التّوزيع يشمل تلبية الاحتياجات المالية للفقراء، وإعادة تأهيل الأحداث والبالغين الذين ارتكبوا جرائم جنائية. وكذا إنهاء كافة أنواع التّمييز والقمع.

– إضافة إلى ذلك، الاهتمام بالأسرة من خلال تقديم خدمات رعاية الأطفال للآباء الذين يعملون خارج المنزل، والتّصدي للعنف في الأسرة، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال وإساءة معاملة الزوج، وتلبية المتطلّبات الصّحية والقانونية للمحتاجين مالياً. وتقديم المشورة للأفراد والجماعات الذين يعانون من مجموعة متنوّعة من الصّعوبات الشّخصية والاجتماعية، علاوة على توفير الخدمات للمصابين بالإيدز ولأسرهم وأصدقائهم. وتوفير الخدمات التّرفيهية ووقت الفراغ لجميع الفئات العمرية، بتثقيف وتقديم خبرات التّنشئة الاجتماعية للأطفال الذين يعانون من إعاقة معرفية أو اضطراب عاطفي.

– كذلك تقديم خدمات للعائلات التي أصابتها الكوارث الجسديّة مثل الحرائق والأعاصير، وتوفير سكن لائق للمشرّدين. وتعزيز البّرامج التي تدعم وتحقّق النّمو والتّطور الطّبيعي لجميع الأطفال والبالغين. تطوير التّدريب المهني وفرص العمل لغير المهرة والعاطلين عن العمل. وكذا تلبية الاحتياجات الخاصّة للأشخاص الملوّنين والعمّال المهاجرين والأقلّيات الأخرى. وتمكين الأفراد والجماعات والأسر والمنظّمات والمجتمعات لتحسين ظروفهم[6].

### 3. أهداف الرّعاية الاجتماعية

تتحقّق جدوى سياسات الرّعاية الاجتماعية بقياس مدى تحقيقها لأهدافها التي تعتبر في حدّ ذاتها غايات للمؤسّسات الاجتماعية، تتمثّل في الكفاءة والإنصاف والجدوى الإدارية، وأهداف أخرى يمكن التطرّق إليها، كما يلي[7]:

– ضرورة تحقيق الكفاءة الكلّية والجزئية: فالكلّية تتمحور في تخصيص الجزء الفعّال من النّاتج المحلّي الإجمالي لمجمل مؤسّسات دولة الرّفاهية. أمّا الجزئية: فهي ضمان السّياسة لتقسيم فعّال لمجموع موارد دولة الرّفاهية.

– التّخفيف من حدّة الفقر: إذ لا ينبغي لأيّ فرد أو أسرة أن يكونوا أقل من الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

– حماية مستويات المعيشة المعتادة: بمعنى لا ينبغي لأحد أن يواجه انخفاضاً كبيراً غير متوقّع وغير مقبول في مستوى المعيشة.

– تجانس الدّخل: على المؤسّسات أن تمكّن الأفراد من إعادة تخصيص الاستهلاك على مدى حياتهم.

– تجسيد العدالة الرّأسية: تتمثّل في إعادة النّظر في التّوزيع نحو الأفراد والأسر ذات الدّخل المنخفض. من خلال تحديد الفئات الأقلّ دخلاً.

– تكريس العدالة الأفقية: تأخذ الاختلافات في الفوائد بحساب العمر وحجم الأسرة وما إلى ذلك، والاختلافات في العلاج الطّبي.

– ضمان الكرامة: أن تكون المزايا النّقدية والرّعاية الصّحية للحفاظ على كرامة الفرد دون لزوم وصمة العار، أي يمكن للفرد أن يشعر أنّه يحصل على الأمن ليس كمؤسّسة خيرية ولكن كحق.

– تعزيز التّضامن الاجتماعي: أن تكون الإعانات النّقدية والرّعاية الصّحية لتعزيز التّضامن الاجتماعي، وأن تعتمد الفوائد على معايير لا علاقة لها بالوضع الاجتماعي والاقتصادي.

انطلاقاً من مجموع هذه الأهداف ترتبط السّياسة الاجتماعية بالمبدأ الرّئيسي القائم على العدالة الاجتماعية في سياسات التّوزيع سواء كانت عدالة أفقية أو رأسية. ولتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع وضع باحثو وعلماء السّياسة الاجتماعية مجموعة من النّماذج.

## ثانيا: براديغمات سياسات الرّعاية الاجتماعية

تتعدّد النماذج التفسيرية والمقاربات باختلاف الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية، حيث يشكّل "البراديغم" صورة مبسّطة كنموذج تفسيري لفهم العلاقة بين المتغيّرات وتبسيطها انطلاقا من أبعادها الابستمولوجية والانطولوجية، ما يشكل نماذج لسياسات الرعاية الاجتماعية، ومن أهمها:

### 1.نموذج المساعدة في الرّعاية الاجتماعية

هو أحد نماذج سياسة الرّعاية الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار للنّظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وتدعيمها، ويتّجه هذا النّموذج للتّركيز على الفئات الأكثر احتياجا.

تهدف الرّعاية الاجتماعية إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد وجماعات المجتمع، وهي وسيلة أساسية لتحقيق التّوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال (منظور ديناميكي)، بالتّالي يصبح من المنطقي تظافر الجهود المختلفة بين النّظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لاسيما أن محتوى نظام الرّعاية الاجتماعية يحتوي عدّة نماذج أو أنساق للتدخّل ومنها: – تحليل وتخطيط الرّعاية الاجتماعية. –برامج الأمن الاقتصادي. – الخدمات الاجتماعية. – الإدارة في الرّعاية الاجتماعية. – العمل الاجتماعي.

يتمثّل تطبيق هذا النموذج في المساعدة الاجتماعية للمجموعات التي ليس لديها وسيلة أخرى من الدّعم المناسب مثل: الخدمات الاجتماعية المؤسّساتية أو التي تعتمد على المجموعات للقطاعات السّكانية سريعة التّأثر، ومشاريع أخرى لمساعدة المجتمعات والقطاع غير الرّسمي، تشمل التّأمين الزراعي وبرامج عدم الأمن الغذائي والصّناديق الاجتماعية والوقاية من الكوارث والإدارة[8].

### 2.نموذج العدالة في الرّعاية الاجتماعية

أحد نماذج الرّعاية الاجتماعية، يركّز على ضرورة تأسيس نظم اجتماعية واقتصادية، أكثر عدالة تسعى إلى علاج مشكلات المجتمعات، يكون هدف الرّعاية الاجتماعية خلق مجتمعات على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية عبر السّياسات التّوزيعية بهدف خلق توازنات اجتماعية[9].

من هنا، يأتي استعمال مفهوم العدالة الاجتماعية باطّراد وفق سياقات متباينة، فمفهوم العدالة الاجتماعية يعني تعميماً لحالة عمادها ومحورها إقامة العدل في المجتمع وانتفاء الظلم فيه[10].

كما أنّ العدالة الاجتماعية تعبّر عن حالة التي ينتفي فيها الظّلم والاستغلال والحرمان من السّلطة والثّروة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتّهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة[11]، وانطلاقاً من هذا المفهوم يتمّ تأسيس نظم اجتماعية واقتصادية وفقاً لسياسات اجتماعية تعمل على ايجاد حلول للمشاكل العامّة عن طريق وضع برامج حكومية.

**3.النّموذج التّقليدي في الرّعاية الاجتماعية**

يقوم على أساس أنّ الرعاية الاجتماعية تتضمّن الأنشطة والبرامج التي تُصمّم لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على التّجاوب مع مشكلاتهم، أو منع المشكلات من التّفاقم وهذه الأنشطة تتضمّن مساعدات مالية وعينية، وهذا النّموذج يماثل نموذج حلّ المشكلة[12].

**4.نموذج التّنمية الاجتماعية في الرّعاية الاجتماعية**

يركّز على التّنمية البشرية بالإضافة إلى التّنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية، حيث أن التّنمية المجتمعية تهدف إلى تغيير المجتمع، بواسطة المجتمع، ومن أجل المجتمع، تتّسم بأنّها واسعة النّطاق ومعقّدة وشاملة ومتكاملة، تتمثّل أغراضها في[13]:

(أ) تحسين الكفاءة، وذلك بتجنّب التّكرار والتّعارض. (ب) تعزيز التّضافر بين السّياسات بما يجعل الكلّ شيئاً أكبر من مجموع الأجزاء.

يتحقّق هذا التّكامل على أربعة مستويات: – اثنان منها خارجيان واثنان داخليان. أما المستويان الخارجيان فهما: – التّكامل بين مجالات السّياسات، مثل المجال الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. و– التّكامل بين إحدى السّياسات داخل مجال بعينه مع غيرها من السّياسات داخل نفس المجال[14].

–أما المستويان الدّاخليان فيشيران إلى[15]: –التّكامل بين العناصر التي تتألّف منها إحدى السّياسات. و– التّطابق بين السّياسة كما هي مكتوبة على الورق وبين تنفيذها في الواقع العملي.

من حيث الجوهر، يمكن استنتاج أنّ علاقة السّياسات الاجتماعية بالتّنمية الاجتماعية تكمن في ايجاد حلول للمشكلات الوجودية الأساسية التي يجب على أي مجموعة بشرية حلّها بطريقة ما، وهي:

–ما هي الموارد التي يجب اختيارها من البيئة الطّبيعية من أجل التّنمية لضمان البقاء وتحسين نوعية الحياة؟

– كيفية تنظيم إنتاج السّلع والخدمات اللاّزمة للبقاء وتحسين نوعية الحياة، أو بشكل أكثر تحديدًا، كيفية تصميم والحفاظ على تقسيم العمل، بما في ذلك إعداد الأفراد وتخصيصهم لمجموعات محدّدة من مهام العمل لضمان الأداء السّلس لجميع الأعمال اللاّزمة لتوليد السّلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع؟

– كيفية تقسيم أو توزيع النّاتج الإجمالي لعملهم الإجمالي والسّلع والخدمات التي يتم إنتاجها من أجل البقاء وتحسين نوعية الحياة بين أفراد المجتمع؛ وفيما يتعلّق بتوزيع السّلع والخدمات الملموسة، كيف يتمّ توزيع الشّرف والهيبة والحريّات المدنية والحقوق السّياسية بين أفراد المجتمع؟

استنادًا إلى مفاهيم السّياسات الاجتماعية وأبعاد القيمة ذات الصّلة بالسياسة الاجتماعية المعروضة، يمكن اعتبار التّنمية الاجتماعية بمثابة تكوين محدّد للسّياسات الاجتماعية يتم اختياره بوعي من قبل السّكان وفقاً لمنشآت القيمة القائمة على المساواة والتّعاونية والجماعية؛ تهدف إلى تعزيز منهجي لنوعية الحياة الشّاملة أو البيئة الوجودية للمجتمع بأسره، والظّروف المعيشية لجميع أفراد المجتمع وشرائحه، وجودة جميع العلاقات الإنسانية[16].

**5.النّموذج العالمي الجديد في الرّعاية الاجتماعية**

يهدف إلى إعادة بناء النّظام الاجتماعي والسّياسي والاقتصادي والبيئي العالمي لمشاركة النّاس في التّنمية والسّلام وحماية البيئة، بحيث إذا طبقت مبادئ هذا النّموذج بنجاح أدّى ذلك إلى الإبقاء على الاحتياجات الأساسية ومقابلة الحاجات الإنسانية على المستوى العالمي.

ارتبط هذا النّموذج بالتغيّرات العالمية، وما أضفت العولمة من تقلّص دور الدّولة وظهور فواعل دولية جديدة لها مكانتها ودورها في السّياسات الاجتماعية على المستوى العالمي، سواء كانت حكومية أو غير حكومية. ويتّضح ذلك من خلال:

–ديناميكيات التّغيرات بين الرّعاية، وحالة الدّولة وميدان صنع السّياسة الفوقمية.

–دور الدّولة والحكم الفوقومي Supranational في وصف السّياسة الاجتماعية.

–الرّؤية النّظرية لبحث السّياسة الاجتماعية عبر الحدود القومية والفوقومية حيث مجموعة العمليات والأنشطة، وإسهام العوامل الرّئيسية في المجتمع العالمي.

ففي حين شكّلت عولمة السّياسات الاجتماعية تفاؤلاً لبعض الباحثين، كانت هاجساً لآخرين ممن يرون أنّ العولمة لها عواقب وخيمة على التّنظيم والتّمويل وإضفاء الشّرعية على خدمات الرعاية الاجتماعية. هناك بعض الكتاب الذين ينادون من أجل إنشاء نظام عالمي جديد للسّياسة الاجتماعية العالمية، أو لتطوير مفاهيم جديدة للدّيمقراطية أكثر ملاءمة للظّروف المتغيّرة.

من بين المواضيع التي شكّلت جدلاً في إقرار نموذج عالمي للسّياسات الاجتماعية العالمية القدرة المطلقة للقوى العالمية، التّفرد التّاريخي للعولمة، تآكل قوة الدّول القومية، تجزئة التّرتيبات القديمة، الآثار الضّارة على مستويات المعيشة العامّة والأمن الاقتصادي والضّغط لتقليل الإنفاق على الرّفاهية من أجل المنافسة[17]. من هنا يمكن حصر متطلبات السّياسة الاجتماعية الدّولية في:

أ.توفّر الإطار الدّولي المترابط مع نظام عالمي اقتصادي واجتماعي فعّال؛ ب–وجود منظّمات دولية فاعلة لها قدرة التّأثير؛ ج–تنسيق وتنظيم السّياسات المحلّية والدّولية مع الحفاظ على خصوصية الدّول؛ د–احترام

المواثيق والمعاهدات الدّولية؛ هـ-العلاقات المتكافئة دولياً اقتصادياً؛ و-فاعلية المجتمع المدني على الصّعيد الدولي.

الواقع أنّ هذه المتطلّبات لا تزال مثالية في ظلّ الواقع الاقتصادي الدّولي الرّاهن، حيث لا تزال بعض القوى الدّولية تهيمن على الاقتصاديات العالمية، بينما دول أخرى لا تزال تدور في حلقة تبعية مفرطة، ما يحيلنا إلى نظريّة المحور والمحيط التي تتمثّل في هيمنة الدّول المتقدّمة على ميكانيزمات الاقتصاد العالمي.

**6.نموذج العامل الإداري في الرّعاية الاجتماعية**

حيث تقوم المنظّمات المحليّة بتحديد المشكلات المحلّية وإجراء المسموح وتزويد متّخذي القرارات بالمعلومات وتنظيم الشّؤون المحلّية، وجهود جماعات المصالح، وقد تشكّل هذه الأجهزة فيما بينها جماعة ضغط على الأجهزة التّشريعية والتّنفيذية، مما يؤثّر على صنع وتطوير سياسات الرّعاية الاجتماعية، كما أنّ هذه المنظّمات والأجهزة قد تكون عرضةً لضغوط جماعات من ناحية أخرى[18].

**7.نموذج المساومة والتّفاوض في الرّعاية الاجتماعية**

يستند هذا النّموذج على إنشاء منظّمات للحماية والحقوق من استغلال جماعات المصالح لحماية الحياة الخاصّة والعامّة، وغالباً ما يحدث تفاوض بين جماعات المصالح، وهذه المنظّمات التي تهتم بالحماية من الاستغلال.[19]

**8.نموذج الأنساق العامّة في الرّعاية الاجتماعية**

يشمل هذا النّموذج نماذج أخرى، ولذا يعتبر أكثر شمولاً وشيوعاً في التّطبيق لسياسة الرّعاية الاجتماعية بوصفها نسقاً كلياً له مدخلاته وعملياته التّحويلية، يتميّز بالدّينامية والتّنظيم الذّاتي، تتحدّد مدخلات هذا النّموذج في السّياسات الاجتماعية، بينما العمليات التّفاعلية خاصة بصنع السّياسة تقوم بها الحكومة في صورتها النّهائية، وتتمثّل المخرجات في أشكال الرّعاية الاجتماعية وفي البرامج والمشروعات.

## ثالثا: نظريّات سياسات الرّعاية الاجتماعية

تهتم نظريات الرّعاية الاجتماعية بمعرفة جوهرية للمفاهيم والمبادئ التي تساعد على صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية، كي يفهم من خلالها كيف تؤثّر تلك السّياسات على حالة الأفراد والمجتمع ككل؟ يرى "طلعت السروجي" أنّه توجد نظريات أساسية للرّعاية الاجتماعية تجمع فلسفة واستراتيجيات جميع النّظريات المرتبطة بسياسات الرّعاية الاجتماعية من خلال النّظريات التالية:

**1. نظريّة السّمو بعمليات الفكر**

توضح ما وراء الخبرة والمعرفة وتجاوز الوجود المادي، تركّز على التّفوق الإنساني في الحياة وثقة النّاس في الأشياء واحساسهم بالألفة، وذلك بالنّسبة للعالم والمجتمع الذي يعيشون في اطاره، وتفسير المعاني فيما وراء الخبرة والمعرفة الإنسانية، وتُعنى النّظرية بترجمة إطار الخبرات، باعتبار الإنسان هو الذي يصنع التّاريخ وذلك بما لديه من وعي، وتقوم هذه النّظرية على الفرضيّات التّالية:

أ –أنّ مسؤولية المجتمع في إطار الرّعاية الاجتماعية تزيد من الرّقي بالإنسان.

ب–أنّ مسؤولية المجتمع في إطار الرّعاية الاجتماعية تواجه الظّلم الاجتماعي لبعض الفئات، وتكون الرّعاية في هذا الإطار شاملةً، وغالبا ما تكون طويلة وترتبط بتحقيق تغييرات شاملة، وتفيد هذه النّظرية في وضع سياسة الرّعاية الاجتماعية في الآتي:

–أنّ صياغة سياسات الرّعاية الاجتماعية وفقا لذلك ترتبط بقضايا قومية، ومن ثمّة فإنّ الأمان الاجتماعي مسؤولية كليّة على المجتمع وقيادته، ولا تعتمد الرّعاية الاجتماعية على الجدارة والاستحقاق كحق إنساني، وبهذا فالنّظرية تركّز على النّظر للرّعاية الاجتماعية من خارجها مع تجاهل الإطار الدّاخلي للرّعاية.

**2. نظرية التّلازم**

تميل هذه النّظرية للتفسير اللازم والتّأصيل من خلال التّركيز على الوعي أو العقل وفهم العالم بالنّظر داخله، ويشمل التّفسير أبعد من المحتوى، ومن ثمّة تعتمد على الحلول الذّاتية والمبادرات الفردية، تقوم هذه النّظرية على الفرضيّة التّالية[20]:

أ–أنّ المسؤولية المجتمعية مشاركة ما ببن منظّمات الرّعاية الاجتماعية والجهود الفردية.

ب–أنّ المسؤولية الاجتماعية الخاصّة بشبكة الأمان المجتمعي ترتبط بالجهود غير الحكومية، وقدرات الأفراد واستحقاقهم.

تتمحور هذه النّظرية في سياسة الرّعاية الاجتماعية من خلال أنّ صنع وصباغة سياسات الرّعاية الاجتماعية تتّسم بالشّمولية، التي تعتمد على الجدارة والاستحقاق، والمشاركة على أوسع النّطاق، والاعتماد على القدرات في بحث المشكلات كالفقر.

**3.نظريّة التّبادل الاجتماعي**

اتّصلت نظرية التّبادل الاجتماعي باسم كلّ من "جورج هومانز" George C. Homans، و"بيتر بلاو" Peter Blau، و"ريتشارد إمرسون" Emerson، ثم بعد ذلك "كارن كوك"Cook، وقد انطوت نظريّة التّبادل في حالة "جورج هومانز" بصورة خاصّة على امتناع النّظريات التي تثبت على أنّ هناك بناءات تتشكّل خارج الفرد، لذلك فقد رفض أفكار "دوركايم" حول مبدأ الانبثاق[21].

فحوى النّظرية أنّ الإنسان يقوم بتبادل ما يمكن أن يقوم به مع الآخرين من قدرات، نظرا لعدم تمكّنه من أن يحصل على كلّ الأشياء بنفسه. كما أنّه سيجد مشقّة كبيرة في الحصول على كلّ احتياجاته بمفرده، فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لذا لا يمكن نجاح أي سياسة اجتماعية دون بقية أفراد المجتمع[22]. بصورة أخرى تفسّر حاجة الفرد إلى الانتماءات الاجتماعية، وهي تقوم على جملة من الفروض ومنها[23]:

أ– أنّ الفرد يسعى باستمرار لجعل سلوكه اقتصادياً بمعنى أنّ ما يضحّي به من وقت أو جهد أو مال، أقلّ مما سوف يحصل عليه لضمان استجابة الآخرين.

ب–يمكن للفرد التّضحية بالوقت والجهد والمال في ضوء توقّع العائد المجزي المؤجّل.

ج–مع مرور الوقت يميل السّلوك إلى الاستقرار وفق هذه القواعد.

**4. نظريّة التّفاعل**

يعتبر التّفاعل الاجتماعي مفهوماً أساسياً في علم النّفس الاجتماعي، لأنّه أهمّ عناصر العلاقات الاجتماعية، وبالتّالي التنشئة الاجتماعية، ويتضمّن التّفاعل الاجتماعي مجموعة توقّعات من جانب كلّ المشتركين فيهِ.

يتضمّن التّفاعل الاجتماعي إدراك الدّور الاجتماعي وسلوك الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية[24]. مما يؤدّي إلى تحديد دوره، إذاً، التفاعل الاجتماعي هو العملية التي يرتبط بها أعضاء الجماعة بعضهم مع بعض عقليا ودافعياً وفي الحاجات والرّغبات والغايات والمعارف.

أما التّفاعل الاجتماعي (من وجهة نظر سعد جلال) هو علاقة متبادلة بين فردين أو أكثر يتوقّف سلوك أحدهما على سلوك الآخر، أو يتوقّف سلوك كُلٍ منهم على سلوك الآخرين[25].

نظريّة التّفاعل الاجتماعي هي إحدى نظريات المشاركة، تقوم هذه النّظرية على فهم العلاقات الاجتماعية، وما تحققّه من إشباع للحاجات النّفسية والاجتماعية، فالفرد يسعى دائما للانتماء إلى جماعات لإشباع حاجتها النّفسية والاجتماعية، ويدخل في علاقات مع من يتشابه معه في الميول والرّغبات ومستوى الطّموح ويكون على استعداد للتّعديل من سلوكه ليحظى بالقبول من الجماعة. هذه النّظرية تنبه الى أهمية مراعاة التّجانس بين أعضاء المنظّمات الخاصّة، وتحديد أهدافها بما يتّفق وتجدّد حاجات قيادات المجتمع بوصفهم أعضاء في منظمات الرّعاية في المجتمع.

**5. نظريّة القوّة الاجتماعية**

مؤدّاها أنّ الضّغط والقوّة والسّلطة والتّحكم كلهّا أسباب تؤدّى الى نتيجة واحدة، هي قيام التّنظيمات الاجتماعية في الحياة الاجتماعية. تقوم النّظرية على الفرضيّات التّالية[26]:

أ– إنّ تحقيق الأهداف يستلزم امتلاك قوّة اجتماعية.

ب –إنّ انتماء الفرد إلى الجماعات ومنظّمات المجتمع يفرض عليه قوّة مجتمعية.

ج –إنّ الجماعات تختلف فيما بينها في مقدار وشدّة القّوة التي تضفيها على أعضائها.

د–أنّ الدّخول في علاقات يتبعه التّعرف على قوى الآخرين.

إلاّ أنّ أصحاب هذه النّظرية قد تجاهلوا تدخّل الآخرين في العلاقات، وتعدّد الانتمائية إلى تنظيمات المجتمع والقوانين العضوية التي تعدّل من مسار العلاقات لتغيير نوعية الحياة. هذه النّظرية مهمّة في صنع سياسة الرّعاية الاجتماعية في الآتي: انتماء الأفراد في الجماعات ذات القوّة تكسب أعضائها قوّة وبالمثل اتحاد الأعضاء يظهر الجماعة كقوة مؤثّرة في الجماعات الأخرى.

وعليه، تفيد مجموع النّماذج والنّظريات حسب زوايا التّفسير والمقاربات في عملية صنع وتحليل سياسات الرّعاية الاجتماعية، فمن المبالغ فيه القول أنّ السّياسة الاجتماعية التي تعدّ عملية معقّدة تعتمد في صنعها

وتحليلها على نظريّة واحدة أو مقاربة بعينها، ذلك أنّ السّياسات الاجتماعية تنبع من الواقع وتنتهي عنده، مما يفترض وجود مداخل نظرية تتماشى مع متغيرات الواقع في حدّ ذاته.

## رابعا: جدوى التّأصيل النّظري لسّياسات الرّعاية الاجتماعية

تتجسّد سياسات الرّعاية الاجتماعية من خلال الإعانات التي تعمل كعوامل مساعدة للنّظام الاقتصادي في تحقيق توازنات اجتماعية، خاصّة عند تفاقم الأزمات وزيادة نسب البطالة في المجتمع، بيد أنّها في حالة الاستقرار الاقتصادي ما تلبث أن تتراجع عنها الحكومات، كسياسات اجتماعية لحلّ مشكلات طارئة، لأسباب موضوعية اقتصادية، أو لأسباب تتعلق بالقيم الاجتماعية والتوجّهات.

يرتبط كلّ هذا بالقيم الاجتماعية والايديولوجيات السّياسية للأحزاب السّياسية التي تعمل على محاولة فرض أو اقتراح سياسات الرّعاية الاجتماعية التي تناسب توجهاتها بمشاركة بقية الفواعل الرّسمية منها وغير الرّسمية[27].

### 1. دور السّياقات القيميّة في أداء سياسات الرّعاية الاجتماعية

يتطلّب هذا دراية ومعرفة بتوجّهات واتجاهات المجتمعات وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية، وكذا بواقعها من حيث الطّبقات الاجتماعية والتّقسيم الطّبقي والنّظام الاقتصادي للدّولة والمجتمع والتوجّهات العامّة.

من هنا نشأت المنظورات اللّيبرالية والماركسية وحتّى الدّيمقراطية الاجتماعية وصولا إلى الطّريق الثّالث الذي حدّده " انتوني حيدنز" في كتابه (الطّريق الثّالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية) من خلال توصيفه إلى أنّه الإطار المرجعي للتّفكير وصناعة السّياسات التي تهدف إلى مواءمة الدّيمقراطية الاجتماعية مع عالم تعرّض لتغيّرات جذرية خلال العقدين أو الثّلاثة من العقود الماضية، حيث يراه بأنّه محاولة لتجاوز كلّ من الدّيمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية واللّيبرالية الجديدة[28].

إنّ السّياسة الاجتماعية تشكّل الأهداف المبتغاة في حين أنّ الرّعاية الاجتماعية تجيب عن السّؤال ماذا؟ أو ماذا نريد من هذه الأهداف وإجراءات تطبيقها؟ ثم كيف يمكن تحقيق ذلك وتحديدا من المستهدف؟ وهو ما يمكن أن يتمّ من خلال الخدمة الاجتماعية، انطلاقاً من توجيهات واستراتيجيات السّياسة الاجتماعية، حيث تعتبر الخدمة الاجتماعية وسيلةً لتنفيذ السّياسة الاجتماعية لفئات محدّدة تعكس مدى كفاءتها وفاعليتها. من خلال تحسين نوعية الحياة وتقديم الرّعاية لمختلف الفئات والشّرائح بتوفير خدمات يومية معيشية أكثر مرونة للفئات المستهدفة.

من ثمّة، فإنّ مدى نجاحها يرتبط بمجموعة من القيم لها علاقة طردية بالسّياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية التي تحقّق ميدانيا هذه السّياسات، تتقاطع في أحيان كثيرة مع قيم الطّريق الثّالث المتمثّلة أساساً في المساواة في الفرص وليس النّاتج، والحماية من القابلية للتعرّض للمخاطر، وتعزيز الحريّة الشّخصية في الاختيار والحريّة السّياسية، والمسؤولية الفردية والتّبادلية والالتزامات المتعلّقة بالحقوق الاجتماعية، والضّمان الاجتماعي على أساس أنّه العدالة والدّيمقراطية.

الملاحظ أنّ كُلاًّ من المساواة والحكم الذّاتي والعدالة الاجتماعية التي تنشأ من المجتمع ستفضي في النّهاية إلى الدّيمقراطية، وبذلك تتحقّق الدّيمقراطية–الاجتماعية، ومن أهم عناصر هذا التّنظيم إقرار الحقوق والواجبات" فحيثما يوجد المجتمع، يجب أن يكون هناك قانون"[29] . إنّ تحقيق أهداف سياسات الرّعاية الاجتماعية كان ولا يزال متلازماً مع ما أُطلق عليه بدولة الرّعاية التي يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق ذلك.

**2. جدوى الأطر النّظرية في فاعلية سياسات الرّعاية الاجتماعية**

إضافة إلى السّياقات القيميّة التي تشكّل مسارات للتوجّهات، فإنّ الأسس المفاهيمية والنّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية تسعى بدورها إلى[30]:

– تبسيط وتوضيح الأفكار حول مختلف السّياسات، ومنها السّياسة الاجتماعية؛ وذلك من خلال إدراك الخلفيات والمرتكزات القيمية والمفاهيمية التي تستند إليها سياسات الاجتماعية، بغية ضبط المبادئ العامّة والأهداف الرئيسية ومضامينها.

– تحديد الجوانب الهامّة لمشاكل السّياسة والمجتمع؛ إذ أنّ تحديد وتصنيف المشاكل الاجتماعية ومدى أهميتها وخطورتها يسمح بترتيبها على أجندة السّياسة الاجتماعية، وبالتّالي حصر المدخلات ذات الأهمية على قائمة الأولويّات الحكومية، ومن ثمّة البرامج المناسبة ومراحل تنفيذها وتقييمها ومتابعتها؛

– تساعد على التّواصل من خلال التّركيز على السّمات الأساسية للحياة السّياسية والاجتماعية؛ عبر توظيف وفهم براديغمات واستراتيجيات صنع السياسات، وإدراك أهمّ التّجاذبات السّياسية التي تحدث ضمن المعترك السّياسي بين مختلف الفواعل، سواء منها الرّسمية أو غير الرّسمية، ما يتيح إسقاط النّموذج الأفضل ووضع البدائل والخيارات الأمثل؛

– توجيه الجهود لفهم عمليات صنع سياسات الرّعاية الاجتماعية بشكل أفضل، من خلال اقتراح ما هو مهمّ وما هو غير مهمّ؛ وإدراك علاقات التّفاعل بين مختلف شبكات السّياسة الاجتماعية، والقيم التي تحكم مختلف الفواعل، والمنهجية الملائمة للتّنفيذ على أرض الواقع؛

–اقتراح تفسيرات للسّياسة العامّة والسّياسات الاجتماعية والتّنبؤ بنتائجها. حيث أنّ البراديغمات بقدر ما هي محاولات لنمذجة الواقع، تعتبر محاولات لفهم وشرح العلاقات بين المتغيرات وفكّ التّشابك والتّعقيد الذي يعتري عمليات صنع سياسات الرّعاية الاجتماعية.

وبالتّالي، تهدف إلى الوصول إلى[31]:

–تحليل **مدى فاعلية** وجدوى السّياسات المسطّرة –نظرياً–على واقع السّياسات الحالية ونجاعتها في حلّ المشكلات بقياس التّأثيرات نوعياً وكمياً، وتحديد الفئات المستهدفة والمستفيدة ومستوى تحقيق الحاجيات، إضافة إلى تقدير الجدوى من البرامج وتكاليفها ومخرجاتها؛

-**استكشاف الواقع** وتسليط الضّوء على مختلف الجوانب، وعمليات التّفاعل والاختيارات الأمثل للوصول إلى الاشباع أو التّغذية الرّاجعة لإعادة صياغة السّياسات الاجتماعية أو تطويرها وتحديثها وفق النّموذج الأقرب والأنجع في إطاره النّظري والواقعي؛

-**تقدير الملاءمة** بين مفاهيم وآليات وأدوات السياسة الاجتماعية والأهداف الاجتماعية المُسَطّرة، والاستفادة من البحوث النظرية والميدانية في عمليات التقويم وتحفيز القائمين على تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية؛

-**مدى مطابقة الأهداف** للسّياقات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر التي يمرّ بها المجتمع سواء منها الطبيعية أو البيولوجية أو السياسية، مقارنة بالإمكانيات والموارد المتاحة؛

-**قياس مستوى أداء** السّياسات الاجتماعية الرّاهنة في تحقيق الأهداف وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية انطلاقا من المبادئ العامة مع ضبط وتحديد المفاهيم؛

-التعرّف على **مدى استجابة** النّظم السياسية والحكومات لمطالب المجتمع، وخطط الرّعاية الاجتماعية وتحديد النّقائص ومكامن الضّعف الماديّة والبشرية على المستوى النّظري؛

-**قياس الجدوى السّياسية والاجتماعية** لسياسات الرّعاية الاجتماعية ومدى تحقيقها للقيم المادية والمعنوية المستهدفة، وتحليل التّغيرات سواء العادية منها أو الطارئة على البرامج والسّياسات[32] .

**الخاتمة**

تعتبر سياسات الرّعاية الاجتماعية مجالاً رئيسياً يمكن من خلاله القياس النّوعي والكمّي لمدى تنفيذ السّياسات الاجتماعية على أرض الواقع، بيد أنّه نظرا لخصوصية الرّعاية الاجتماعية التي تتعلّق بحياة الفرد والمجتمع وعلاقاتهم بالدّولة، فإنّ تجسيدها على شكل برامج أضحى يستند على قواعد منهجية وعلمية لها أسسها المفاهيمية ونماذجها التّفسيرية والنّظرية، استناداً إلى مقاربات ونماذج تشكّل منطلقات لأيّ سياسة اجتماعية، ولأيّ برامج مستهدفة.

على الرّغم من تعدّد وتنوّع المقاربات والنّماذج والنّظريات، واختلافها في التّوجهات والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية، فإنّها تهدف إلى تحديد المبادئ والأهداف والأبعاد التي تسعى إلى تحقيقها من مختلف الزّوايا والرّؤى النّظرية، على اعتبارها أنّها تشكّل التّأصيل المفاهيمي والنّظري لسياسات الرّعاية الاجتماعية. كما تبيّن أهمّ الخطوات المنهجية والمراحل التي يفترض إدراكها للتّخطيط للسّياسات والمشاريع والبرامج ذات العلاقة بسياسات الرّعاية الاجتماعية، وعليه توصّلت الدّراسة إلى جملة من النّتائج، ومنها:

**أولا: النّتائج**

1- إنّ الرّعاية الاجتماعية بمفهومها الواسع تستهدف رفاهية الأفراد بمختلف شرائحهم ولا تقتصر على الرّفاهية المادية، بل تتضمّن احترام الحرّيات والحقوق والكرامة الإنسانية.

2- تضطلع الدّولة بضمان توفير الرّعاية والرفاهية، بحيث تعتبر حقوقاً وليست منحاً تقدمها الحكومات.

3- لا يقتصر تحقيق وتجسيد السّياسات الاجتماعية واقعاً ملموساً على الفواعل الرّسمية، بل إنّ المسؤولية ملقاة على عاتق الفواعل غير الرّسمية بدورها، باعتبار أنّ سياسات الرّعاية الاجتماعية تعتبر كلّ فئات المجتمع مساهمةً في التّنمية الشّاملة واعتبار الفئات الهشّة منتجةً وفق مقاربات ونماذج التّنمية الاجتماعية في سياسات الرّعاية الاجتماعية.

4- تشكّل مختلف البراديغمات والمقاربات والنّظريات أسساً منهجيةً، وتأصيلاً مفاهيمياً ونظرياً لتحديد المجالات المفاهيمية والموضوعية لسياسات الرّعاية الاجتماعية والبرامج المختلفة.

5- تمكّن عملية النّمذجة والتّنظير من تحديد العلاقة بين مختلف المتغيّرات، ومن ثمّة الأهداف المبتغاة من كلّ برنامج والجدوى منه، وإمكانية تحليل هذه السّياسات في مختلف مراحلها.

6- إدراك الخلفيات والمرتكزات القيميّة والمفاهيمية التي تستند إليها سياسات الرّعاية الاجتماعية، بغية ضبط المبادئ العامّة والأهداف الرّئيسية ومضامينها.

7- إدراك جدوى السّياسات المسطّرة -نظرياً-على واقع السّياسات الحالية ونجاعتها في حلّ المشكلات بقياس التّأثيرات نوعياً وكمياً، وتحديد الفئات المستهدفة والمستفيدة ومستوى تحقيق الحاجيات، إضافةً إلى تقدير الجدوى من البرامج وتكاليفها ومخرجاتها؛

**ثانيا: الفرضيّات**

-تمحورت **فرضيّة الدّراسة** حول فرضيّة: كلّما تمّ اعتماد أسس نظرية ومنهجية علمية، كلّما حقّقت سياسات الرّعاية الاجتماعية أهدافها ونجاعتها.

أثبتت الفرضيّة صحّتها، حيث أنّ تحديد الأطر المفاهيمية والنّظرية لسياسات الرّعاية الاجتماعية يسهم بشكل فعّال في جدوى سياسات الرّعاية الاجتماعية التي تبنى على أسس فكرية وفلسفية وعلمية ممنهجة؛ تنطلق من نماذج دقيقة ومبسّطة لفهم العلاقات بين مختلف المتغيّرات التي تعتبر إشكاليات تبحث عن حلول تنطلق من النّظري، وتتجسّد كحلول عبر سياسات وبرامج، كون سياسات الرّعاية الاجتماعية كما السّياسة الاجتماعية تهدف إلى إيجاد حلول للمشكلات العامّة ذات الطّابع الاجتماعي.

إذ أنّ فهم الخلفيات وتحديد المفاهيم واعتماد نظريات ونماذج مناسبة يسهم بقدر كبير في تحقيق سياسات الرّعاية الاجتماعية لتوجّهاتها ولأهدافها القريبة والبعيدة.

**الهوامش:**

[1] Cambridge Dictionary, Social care, Retrieved from Combridge Dictionary : https://bit.ly/3UY5AEi, on: May 8th, 2022.

[2] موقع معلومات، مفاهيم ومصطلحات: ما هو مفهوم العدالة الاجتماعية، تم الاسترداد من موقع معلومات: https://bit.ly/3xWRcjw، بتاريخ 08 ماي 2022.

[3] Eliwabeth Segal, *Social Welfare Policy and Social Programs:* A Values Persective, Cengage Learning, Boston, 2016, P 02.

[4] أحمد كمال أحمد ومحمد اسماعيل حسين، *مقدمة الرعاية الاجتماعية* (المجلد 02)، النهضة المصرية، القاهرة، 1976، ص 216.

[5] Zastrow, C, Introduction to Social Work and Social Welfare: Empowering People (Vol. 20th Ed), Cengage Learning, Canada, 2015, P 02.

[6] بول سبيكر، مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية، تر: حازم مطر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص 18.

[7] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[8] الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السياسة الاجتماعية: الاستراتيجيات الانمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات، تحرير: ازابيل اورتيز، الأمم المتحدة، 2007، ص 46.

[9] هديل العتوم، (23 10, 2020)، نماذج الرعاية الاجتماعية، تم الاسترداد من اي عربي: https://bit.ly/3b7KgWX ، بتاريخ 07 ماي 2021.

[10] عصمت محمود وأحمد سليمان، العدالة الاجتماعية وقضايا الفقر في عالمنا المعاصر، مقاربة للتأسيس الفلسفي متضمنة قاعدة القيم المتلازمة، تم الاسترداد من مركز دراسات النشر الاسلامي والأخلاق https://bit.ly/41PaxBA، بتاريخ 08 ماي 2022.

[11] ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث والدراسات، لبنان: بيروت، 2014، ص 95.

[12] هديل العتوم، مرجع سابق.

[13] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن، نيويورك: الأمم المتحدة، 2005، ص 16.

[14] David Macarov, *Social* welfare : structure and practice; California: SAGE Publications, Inc, California, 1995, P 07.

[15] David Gil, Social Policies and Social Development - A Humanistic-Egalitarian Perspective. Journal of Sociology & Social Welfare, 1976, P 244.

[16] Ibid, P 248.

[17] Richard Pugh, Globalization, social work, and social welfare. European Journal of Social Work, 2014, P 125.

[18] Oxford Reference, *https://www.oxfordreference.com*. Retrieved from https://bit.ly/40ziARY, on January 6th 2023.

[19] Terrence HOPMANN, Two Paradigms of Negotiation: Bargaining and Problem Solving. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 1995, pp. 24–47, P 30. doi:10.1177/000271629554200100

[20] مكتبة علم الاجتماع، *مكتبة علم الاجتماع*، تم الاسترداد من نظريات الرعاية الاجتماعية: https://bit.ly/41DSdM8، بتاريخ: 14 ماي 2022.

[21] محمد عبد الكريم الحوراني، *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*، دار مجدلاوي، عمان، 2007، ص 45.

[22] هديل العتوم، مرجع سابق.

[23] Peter Ekeh, *Social Exchange Theory: The Two Traditions*. Massachusetts: Harvard University Press, 1974, P 87.

[24] Toolshero, *social-interaction-theory*. Retrieved from toolshero: https://www.toolshero.com/sociology/social-interaction-theory/ , on: January 27th, 2023.

[25] آفاق علمية وتربوية، نظريات التفاعل والاندماج الاجتماعي وأهميته وأنواعه، تم الاسترداد من جامعة بابل: https://bit.ly/3V6S2GE ، بتاريخ: 25 فيفري 2023.

[26] Thomas Dye, Understanding public policy (Vol. 14th ed), Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, USA, 2021. P 14.

[27] طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 54.

[28] انتوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، تر: أحمد زايد ومحمد محي الدين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010، ص 62.

[29] نفس المرجع، ص 183.

[31] جامعة الأقصى، تحليل السياسة الاجتماعية، تم الاسترداد من جامعة الأقصى: https://bit.ly/3RkIkxr، بتاريخ 25 جانفي 2023.

[32] Giandominico Majone, The feasibility of social policies, *Policy Sci 6*, 1975, P *6*, PP 49–69, P 51. doi: https://doi.org/10.1007/BF00186755